خلال الربع الأول من العام الحالي.. منخفضاً 14٪ إلى 5 مليارات دينار

«كورونا» يهبط بالإنفاق الاستهلاكي للمواطنين والمقيمين لأدنى مستوياته في 5 سنوات

■ الأزمة خفضت النفقات الاستهلاكية بالكويت 798 مليون دينار في أول 3 أشهر من 2020 مقارنة مع الربع الأخير من 2019

مصطفى صالح

شهدت حركة الانفاق الاستهلاكي للمواطنين والمقيمين بالكويت خلال الربع الأول من 2020 تراجعا بنسبة 14٪، لتنخفض بنحو 798 مليون دينار، لتصل الى 5 مليارات دينار بنهاية الربع الأول، بالمقارنة مع 5,8 مليارات دينار بنهاية الربع الرابع من 2019، ليسجل بذلك الانفاق الاستهلاكي للمواطنين والمقيمين أدنى مستوياته في 5 سنوات، بالمقارنة مع مستوى 4,9 مليارات دينار بنهاية الربع الرابع من عام 2015.

ويتأتى هذا التراجع بالتزامن مع انتشار وباء فيروس كورونا المستجد حول العالم، وتبعاته السلبية على جميع الاقتصادات الخليجية والعالمية، بالإضافة الى اغلاق غالبية الأنشطة الاقتصادية في الكويت، والذي تبع انتشار هذا الوباء، ما أدى الى تراجع الحركة الاستهلاكية للمواطنين والمقيمين في البلاد.

ووفقا لبيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي، يتبين أن إجمالي المدفوعات عبر نقاط البيع داخل وخارج الكويت خلال الربع الأول نحو 2,16 مليار دينار، فيما تم سحب أموال «كاش» عبر أجهزة السحب الآلي داخل وخارج الكويت خلال تلك الفترة بنحو 2,84 مليار دينار.

وتشير البيانات إلى أن المبالغ التي تم صرفها من خلال البطاقات المصرفية للبنوك المحلية (عبر نقاط البيع واجهزة السحب الآلي)، خلال الربع الأول من العام الحالي بلغت 4,9 مليارات دينار، مقارنة مع 5,7 مليارات بالربع الرابع من 2019، بانخفاض نسبته 14٪، وبقيمة 787 مليون دينار.

وبلغ إجمالي الانفاق عبر البطاقات الائتمانية (البطاقات التي تسمح بحد ائتمان، ماستركارد وفيزا)، نحو 339 مليون دينار خلال الربع الأول، بانخفاض 12٪، وبقيمة 47,8 مليون دينار بالمقارنة مع الربع الرابع من 2019، فيما بلغ إجمالي الانفاق عبر البطاقات المصرفية (البطاقات التي لا ترتبط بحدود ائتمان وإنما بالرصيد المتوافر في حساب العميل)، نحو 4,58 مليارات دينار، بتراجع 14٪، وبقيمة 739 مليون دينار.

نقاط البيع والسحب «الكاش»

وفي تفاصيل معاملات البطاقات المصرفية عبر نقاط البيع خلال الربع الأول، فقد أنفق المواطنون والمقيمون نحو 2,02 مليار دينار بالبطاقات المصرفية بجميع أنواعها داخل البلاد، فيما انفقوا نحو 138 مليون دينار بنفس البطاقات خارج البلاد، بإجمالي 2,16 مليار دينار.

وفيما يخص قيم معاملات السحب الآلي بالبطاقات المصرفية خلال الربع الأول، فقد سحب المواطنون والمقيمون مبالغ مالية «كاش» من أجهزة الصراف الآلي بلغت قيمتها 2,77 مليار دينار داخل الكويت، مقابل سحب مبالغ مالية بقيمة 73 مليون دينار من خارج الكويت، بإجمالي 2,84 مليار دينار.

وسحب المواطنون والمقيمون نحو 102 مليون دينار «كاش» عبر بطاقات الائتمان، التي تسمح بحد ائتمان (ماستركارد وفيزا)، وذلك داخل الكويت، مقابل 5,2 ملايين دينار من خارج الكويت، بإجمالي 108 ملايين دينار.

21 مليون دينار أوامر تغييرية بـ«نفط الكويت»

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان شركة نفط الكويت أصدرت أوامر تغييرية لـ3 عقود مناقصات بقيمة 21 مليون دينار.

وقالت ان تلك العقود تختص بتزويد أنابيب تبطين وحفر بقياسات مختلفة، وتمت الموافقة على إصدار الاوامر التغييرية لحين الانتهاء من ترسية وطرح المناقصات الجديدة. وأشارت الى انه تمت الموافقة من قبل الجهاز المركزي للمناقصات العامة على اصدار امرين تغييريين يخصان شركة نيبون ستيل أند سوميتومو ميتال اليابانية وذلك بقيمة 10 و8,9 ملايين على التوالي.

وقالت ان العقد الثالث تم اصدار امر تغييري له بقيمة 2,19 مليون دينار وهو عقد يخص تقديم خدمات التشغيل وصيانة مرافق التخزين ومناولة المواد الكيمائية ومرافق التخلص من المياه الفائضة في مناطق شركة نفط الكويت.

في الربع الأول بما يمثل 27٪ من الاستثمارات الخليجية التي خرجت من السوق

130 مليون دولار استثمارات كويتية غادرت سوق أبوظبي

علاء مجيد

بلغ صافي قيمة تداولات المستثمرين الكويتيين في سوق ابوظبي للاوراق المالية بالبيع خلال الربع الاول من العام الحالي نحو 460 مليون درهم اماراتي (ما يعادل 39 مليون دينار) ونحو 130 مليون دولار وذلك من خلال عمليات بيع بلغت 498 مليون درهم (ما يعادل 42,2 مليون دينار) وعمليات شراء بلغت قيمتها 37,7 مليون درهم (ما يعادل 3,2 ملايين دينار) وسط تفشي فيروس كورونا الوبائي منذ بداية العام حتى الآن، حيث انسحبت الاستثمارات الاجنبية من جميع بورصات العالم.

ووفقا لاحصائية أعدتها «الأنباء» فإنه خلال الثلاثة الأشهر الأولى من العام تراجع مؤشر سوق أبوظبي المالي 26,5٪ حيث أغلق بنهاية تعاملات مارس الماضي عند مستوى 3734,7 نقطة مقارنة بإغلاق نهاية العام الماضي عند 5075 نقطة وبخسارة تفوق 1300 نقطة.

فنجد ان شهر يناير كان اقل تأثرا من خلال سحب الاستثمارات حيث جاء صافي البيع بمقدار 16,9 مليون دينار (ما يعادل 1,4 مليون دينار) من خلال عمليات شراء بمقدار 17,9 مليون درهم (ما يعادل 1,5 مليون دينار) وعمليات بيع بقيمة 34,8 مليون درهم (ما يعادل 2,95 مليون دينار).

ثم جاء شهر فبراير ليسجل اعلى بيع للكويتيين في سوق ابوظبي حيث حقق صافي بيع بقيمة 328,4 مليون درهم (ما يعادل 27,8 مليون دينار) من خلال عمليات شراء بمقدار 5,5 ملايين درهم (ما يعادل 470 ألف دينار) وعمليات بيع بمقدار 333,9 مليون درهم (ما يعادل 28,3 مليون دينار).

وكذلك حقق شهر مارس صافي بيع للكويتيين بمقدار 115,1 مليون درهم (ما يعادل 9,7 ملايين دينار) من خلال عمليات بيع بقيمة 129,4 مليون درهم (ما يعادل 11 مليون دينار) وعمليات شراء 14,3 مليون درهم (ما يعادل 1,2 مليون دينار).

وفي مقابل خروج المستثمرين الكويتيين من بعض البورصات الاقليمية ومنها سوق ابوظبي للاوراق المالية خلال الربع الأول من العام زاد الكويتيون من استثماراتهم خلال نفس الفترة في الأسهم الكويتية حيث حققت استثمارات الكويتيين في الأسهم الكويتية صافي شراء بقيمة 20,3 مليون دينار كويتي ما يفوق نحو 65 مليون دولار.

رغم تراجعات البورصة.. قروض شراء الأوراق المالية تقفز 3٪ خلال مارس

علاء مجيد

ارتفعت القروض الموجهة لشراء أوراق مالية شهريا خلال مارس الماضي بنسبة 3٪ لتسجل مستوى 2,641 مليار دينار، كما سجلت ارتفاعا سنويا بنسبة 1,3٪ مقارنة بمستوياتها في مارس 2019، وذلك على الرغم من التراجعات الحادة التي أصابت البورصة الكويتية خلال الشهر في إشارة إلى الاقتراض لتغطية المراكز أو اقتناص فرص انخفاض أسعار الأسهم، وذلك بحسب النشرة الشهرية لبنك الكويت المركزي.

وعلى صعيد الائتمان الممنوح من البنوك الكويتية، فقد دعمت قروض قطاع النفط والغاز نمو الائتمان بعدما حققت ارتفاعا شهريا بنسبة 7,6٪ لتسجل مستوى 1,911 مليار دينار خلال مارس الماضي بالمقارنة 1,776 مليار دينار خلال فبراير الماضي وبزيادة بلغت قيمتها 135 مليون دينار خلال الشهر ليستحوذ القطاع على 30٪ من إجمالي الزيادة الشهرية في الائتمان الإجمالي البالغة 450 مليون دينار. وعلى صعيد سنوي فقد ارتفع ائتمان القطاع النفطي 14,5٪ مقارنة بمارس من العام الماضي.

وعلى صعيد القطاع الخاص، ارتفعت أيضا الودائع بالدينار الكويتي بنسبة 0,63٪ شهريا خلال شهر مارس لتصل الى 33,511 مليار دينار بنهاية الشهر بعدما ضخ القطاع الخاص 212 مليون دينار الى ودائعه بالدينار فيما شهدت ودائع القطاع الخاص بالدينار انخفاضا على أساس سنوي بقيمة 876 ألف دينار، وذلك مقارنة بمستويات شهر مارس من العام الماضي.

وخلال مارس ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية، حيث ارتفعت بنسبة 7,2٪ لتصل الى مستوى 2,385 مليار دينار بنهاية مارس بزيادة شهرية بلغت 162 مليون دينار وبما يعادل نحو 533 مليون دولار، وقد خففت الزيادة الشهرية خلال مارس الماضي من تراجع ودائع الخاص بالعملات الأجنبية على أساس سنوي ليصل إلى 13,4٪ بنهاية مارس الماضي وبانخفاض 371 مليون دينار عن مستويات مارس من العام 2019 حينما بلغت 2,756 مليار دينار.

فرصة استثمارية فريدة لدخول دول الخليج سوق الإقراض

محمود عيسى

توقعت شركة سانكتا كابيتال لإدارة الأصول ان تتوافر في دول مجلس التعاون الخليجي فرصة استثمارية فريدة على خلفية انتشار فيروس كورونا وانهيار أسعار النفط، وان هذه الفرصة قد تتوافر لمرة واحدة في عقد من الزمن للمستثمرين الراغبين في دخول سوق الاقراض التي تعاني من الضغوط في دول الخليج.

وقالت وكالة بلومبيرغ الاخبارية ان شركة سانكتا كابيتال تدير اصولا بنحو 130 مليون دولار لمستثمرين في الإمارات والكويت ومصر والسعودية بشكل رئيسي.

ونسبت الوكالة الى الرئيس التنفيذي للشركة أحمد العناني قوله «ان عام 2020 سيقدم لنا الفرصة الأكثر ربحية للاستثمار في سوق الديون التي تعاني من الضغوط والتعثر منذ الأزمة المالية العالمية، وقد قمنا بتنقيح قائمة مستهدفة واسعة من مجالات الاقراض والائتمان والأسهم الممكن انتهازها والاستثمار فيها، ونتوقع أن تستمر هذه القائمة في النمو». وقال إن قطاعات التجزئة والرعاية الصحية والتعليم والعقارات ستوفر أكبر عدد من الفرص.

من جانبه، قال رئيس الاستثمار في الشركة غوس شهايب ان من المرجح أن تجتاح المنطقة موجة جديدة من إعادة هيكلة الشركات، خاصة في القطاعات ذات الطاقة الفائضة مثل السياحة والضيافة والترفيه.

مشاريع الطاقة المتجددة مُهددة.. نتيجة إغلاقات «كورونا»

محمود عيسى

توقعت شركة غلوبل داتا أن تصبح اتفاقيات شراء الطاقة أكثر تعقيدا وشمولا بعد انتشار جائحة كورونا، حيث يمكن أن يكون لإجراءات الإغلاق المتعلقة بمكافحة انتشار الوباء آثار شديدة على اتفاقيات شراء الطاقة القائمة والجديدة التي يجري التباحث بشأنها وإبرامها حول العالم.

ونقلت مجلة «ميد» عن تقرير أصدرته الشركة العالمية المتخصصة بالدراسات والتحليلات البحثية بهذا الشأن أن إجراءات مكافحة الوباء استدعت إغلاق المكاتب والمصانع ولو بشكل مؤقت لينخفض استهلاك الطاقة وتهبط أسعار الكهرباء، ومن المرجح ان تؤثر هذه التطورات على اتفاقات الشراكة الحالية والمقبلة مع احتمال عرقلة او تأخير انجاز مشاريع الطاقة المتجددة القادمة. وتضمن موجز عن التقرير «ان انخفاض أسعار الطاقة وحالات عدم اليقين في الأسواق الناشئة تمثل عوائق كبيرة أمام مفاوضات اتفاقية شراء الطاقة».

وأشار التقرير الى أن ثمة تأخيرات طفيفة فقط في تنفيذ المشاريع المستقلة لإنتاج الطاقة وتحلية المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ـ مينا ـ التي تعتمد على اتفاقات شراء الطاقة، وان العمل يجري قدما في معظم المشاريع المخطط لها مع استمرار عملية تقديم العطاءات أو تمديدها لبعض أكبر المشروعات المقررة في المنطقة رغم انتشار الوباء.

ولفت تقرير غلوبل داتا الى انخفاض بنسبة 22٪ في إمدادات شركة تشغيل نظام الطاقة الهندية مقارنة بمتوسط الإمداد في فبراير.

وقال التقرير إن المشاريع قيد الإنشاء التي تم التفاوض عليها بشأن اتفاقات شراء الطاقة تواجه عقبات كبيرة بسبب تعطل سلسلة التوريد ونقص الموظفين، ما يزيد من تكاليف المشروع ويضغط على هوامش ربحية المطورين.

وحذر التقرير من أنه «مع بلوغ أسعار الطاقة مستويات منخفضة بشكل غير معقول، فإن معظم المطورين سيظلون حذرين في التفاوض على اتفاقات شراء الطاقة الجديدة الأمر الذي يهدد بتعطيل العمل في المشاريع».

ويتم التفاوض في العادة على شراء الطاقة ضمن اتفاقيات تتضمن خصومات على أسعار الكهرباء بالجملة، ما يعني أن هذا الانخفاض سيؤثر على هيكل تسعير اتفاقية شراء الطاقة وبالتالي على جدوى المشاريع على المدى القصير.

ونتيجة القيود الرامية لمحاربة فيروس كورونا، فقد بات «من الصعب تقدير هيكل تسعير مناسب يوفر شروطا جيدة للمطورين في البيئة الحالية».

وأضاف الموجز أن المشترين من الشركات سيترددون في الالتزام بعقود حتى تهدأ التقلبات في السوق لان بعض الشركات قد تضطر لإغلاق المكاتب وتسريح العمال.

وقد تلجأ الشركات التي تنوء تحت أعباء ديون كبيرة الى تأجيل الدخول في استثمارات جديدة والتزام الحيطة والحذر لأن طلبها على الطاقة والسلع الأخرى وكذلك الإيرادات سيتراجع.

علاوة على ذلك، سيؤدي الانكماش الحالي إلى انخفاض الجدارة الائتمانية لبعض الشركات، الأمر الذي سيزيد من مخاطر الطرف المقابل ويمكن أن يؤدي إلى توقف المشاريع على المدى القصير.

ومن المتوقع أن تواصل الشركات والصناعات العالمية التركيز على إدارة احتياجاتها من الكهرباء مباشرة من مصادر الطاقة المتجددة.

وأضاف الموجز أن التأثير غير المسبوق لفيروس كورونا على سوق اتفاقيات شراء الطاقة قد يجعل منها سوقا أكثر شمولا وتعقيدا.

وأشار التقرير إلى احتمال إدراج بنود للتخفيف من الأضرار وإنشاء آليات مناسبة تتناغم والمخاطر والالتزامات الناشئة على كلا الطرفين على حد سواء أثناء انتشار الأوبئة والظروف غير المتوقعة الأخرى.

وخلص التقرير الى انه برغم ذلك، ففي ضوء التراجع البطيء للدعم الحكومي لمصادر الطاقة المتجددة فان اتفاقيات شراء الطاقة ستبقى أداة أساسية لدعم الانتقال إلى اقتصاد عالمي منخفض الكربون.